

دراسة مقارنة بين نظامين جبائيين الجزائري والبحريني A comparative study between Algerian and Bahraini tax systems

د.قاسم شاوش سعيدة، جامعة الجبلاي بونعامة - خميس مليانة
البريد الإلكتروني: gacemchaouchs@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019-2-11

تاريخ الإيداع: 2018-4-5

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة مقارنة بين نظامين جبائيين لدولتين عربيتين الجزائر والبحرين من حيث السياسة الجبائية المتبعة (أهداف السياسة الجبائية، قواعد فرض الضريبة، مصادر القانون الجبائي، الإطار القانوني لفرض الضريبة) والمسائل الفنية لفرض الضريبة (الوعاء، التحصيل، الرقابة، والمنازعات) بغرض تحديد أوجه التباين والتشابه بين النظامين الجبائيين وأي النظامين أنجع؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد أن النظام الجبائي الجزائري أكثر فاعلية من النظام الجبائي البحريني إلا أنه يبقى دون مستوى الأنظمة الجبائية الدولية نظرا لتعدد القوانين الضريبية مما يجعلها غامضة لكل من المكلف، الإدارة الضريبية والقضاة.
الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، النظام الجبائي الجزائري، النظام الجبائي البحريني.

Abstract

The objective of this study is to conduct a comparative study between two penal systems of two Arab countries, Algeria and Bahrain, in terms of fiscal policy (fiscal policy objectives, taxation rules, sources of taxation law, legal framework for taxation), technical issues of taxation, With a view to identifying the disparities and similarities between the two criminal regimes and which systems are most effective? The study concluded that the Algerian tax system is more effective than the Bahraini tax system, but it remains below the level of international tax

systems because of the multiplicity of tax laws, which makes it vague to the taxpayer, tax administration and judges.

Keywords: fiscal policy, Algerian tax system, Bahraini tax system

مقدمة

في ظل العولمة ووجود التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية وضرورة التعامل مع المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أصبحت اقتصاديات الدول أكثر اندماجا مع دول العالم، وبالتالي لا يمكن أن ينظر إلى أنظمتها الجبائية بصورة منعزلة حيث تتسابق معظم الدول إلى تطوير هذه الأخيرة بحيث تكون الضريبة أداة مشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنشط الصادرات من خلال مساعدة المنتجات المحلية في الصمود أمام السلع الأجنبية، عن طريق إعفاء الصادرات من كافة الضرائب والرسوم، وكذلك كبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم وفرض ضرائب على الاستهلاك.

ويعد الإصلاح الجبائي نقطة الانطلاق في عملية الإصلاح الاقتصادي سواء على صعيد النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية أو على صعيد الموارد وفي مقدمتها الموارد الضريبية سواء المباشرة أو غير المباشرة. حيث شهد العقد الحالي إصلاحات جبائية واسعة النطاق في أغلب البلدان النامية، فمنها من نجحت في تنفيذ برامجها الإصلاحية. وما زال البعض الآخر يتعثّر في ذلك لوجود صعوبات في التوفيق بين الأهداف.

وفي هذا الصدد تم إجراء دراسة مقارنة بين نظامين جبائيين لدولتين عربيتين الجزائر والبحرين من حيث السياسة الجبائية المتبعة والمسائل الفنية لفرض الضريبة بغرض تحديد أوجه التباين والتشابه بين النظامين الجبائيين وأي النظامين أنجع؟

1- تعريف النظام الجبائي والسياسة الجبائية

1-1- تعريف النظام الجبائي

هو مجموعة الضرائب التي تصيب مراحل معينة من الاستهلاك أو الإنتاج أو الثروة عند انتقالها إلى أشخاص آخرين أو عند تحقيقها زيادة في قيمتها بعد تقويمها، كما يعرف أيضا على أنه مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية بدون مقابل خاص ومباشر، ويكشف هذا النظام حقيقة الأهداف التي

ينبغي للدولة تحقيقها من وراء الدور الذي تريد الضرائب أن تلعبه في فترة زمنية والوسائل التي تنتجها للقيام بهذا وتحقيق تلك الأهداف.

ولنجاح النظام الجبائي يستلزم التكامل الناجح للمقومات الثلاثة التالية: [6] (ص3)

-الإدارة التشريعية: وهي التي تختص بإصدار القانون الجبائي والتي تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الجبائي في المجتمع.

-الإدارة التنفيذية: تضم أجهزة تتولى تنفيذ القانون الجبائي من خلال الحصر والربط والتحصيل للضريبة والرقابة الجبائية والمنازعات.

-الجهاز القضائي: الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الجبائية.

ويتطلب الأمر أيضا وجود:

- سياسة ضريبية متجانسة ومتوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية الأصولية.
- سياسة ضريبية متجانسة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- تشريع ضريبي مستقر وواضح يعبر عن السياسة الجبائية.
- جهاز ضريبي على قدر عال من الكفاءة يتولى تنفيذ السياسة الضريبية.

2-1-تعريف السياسة الجبائية

على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة وتجلب أخرى لا تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... فالسياسة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية. [1] (ص 139)

وتعتمد السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة على جملة من الأدوات نذكرها فيما يلي: [7] (ص 2)

-الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء إما دائما أو مؤقتا.

-التخفيضات الضريبية: وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات ائقناع أقل أو تقليص وعاء الضريبية مقابل التزامهم ببعض الشروط، وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التشجيع على الاستثمار.

-نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من

خلال المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تحديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل فضلاً عن كون الاهتلاك عنصر أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

-إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تعتبر هذه التقنية حافزاً بالنسبة للمؤسسة، بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمسة سنوات، وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة. مثلاً في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية، وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.

-المعدلات التمييزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، وهذه المعدلات تنخفض تدريجياً كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع، ومنه يمكن القول على أن هذه المعدلات ترتبط عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.

1-3- أهداف الإصلاح الجبائي

من بين أهداف الإصلاح الجبائي ما يلي: [6] (ص 4)

-تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار.

-إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية.

-إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته.

-إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الجبائية.

-تحقيق أهداف اجتماعية وتتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال:

• التمييز بين الأشخاص المعنوية والأشخاص الطبيعية وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة.

• التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية.

• توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات ومراعاة المقدرة التكلفة للمكلف والتقليل من الإعفاءات.

-تحقيق أهداف اقتصادية وتتمثل في:

• عدم عرقلة وسائل الإنتاج.

• توفير حوافز للقطاع الخاص وخلق جو المنافسة بين المؤسسات.

• تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.

-تحقيق أهداف مالية:

- إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية.
- جعل الجبائية العادية تغطي نفقات تسيير الميزانية العامة للدولة.
- تحقيق أهداف تقنية وتتمثل في:
- عصرنة الإدارة الضريبية.
- تبسيط النظام الضريبي.

2-المقارنة من حيث السياسة الجبائية للبلدين

تعتبر السياسة الجبائية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد، وسيتم إيضاح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف للسياستين في كل من الجزائر والبحرين.

2-1-أوجه التشابه من حيث السياسة الجبائية

تتمثل أوجه التشابه في السياسة الجبائية للبلدين فيما يلي:

2-1-1-أهداف السياسة الجبائية

تستعمل الضريبة كأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق العديد من الأهداف والتي يسعى إلى تحقيقها كلا البلدين:

- توجيه الاستهلاك: وذلك بالتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تخفيض أو زيادة الضرائب المفروضة عليها.
- تشجيع الاستثمار وتوجيهه: وذلك من خلال انتهاج عدة سياسات كإعفاء هذه المشاريع كليا أو جزئيا من الضريبة، وتوفير حماية للصناعة المحلية بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج.
- الهدف المالي: باعتبار الضرائب مورد مالي لتغطية النفقات العامة للدولة.

2-1-2-قواعد فرض الضريبة

لا يمكن أن تعتبر السياسة الجبائية المتبعة من طرف أي دولة ناجحة مالم تتوفر على القواعد الأساسية لفرض الضريبة والمتمثلة فيمايلي:

- قاعدة العدالة والمساواة: مراعاة المقدرة التكلفية لكل شخص، أي أن جميع المواطنين سواسية حسب القدرة التكلفية.
- الاقتصاد في النفقة: بحيث تكون نفقات الإدارة الضريبية في فرض الضريبة وتحصيلها في حدود المعقول مقارنة بالمرودود الضريبي.

-قاعدة اليقين: يجب أن تكون قوانين الضريبة واضحة وشفافة لا يشوبها أي غموض، إذ يجب أن تقوم الدولة بإعدادها ونشرها حتى يكون كل المواطنين على علم بها.

-قاعدة الملاءمة في الدفع: يجب مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب لكي لا تصبح الضريبة معوقا للإنتاج ومحبط لنشاط الأشخاص.

2-1-3- مصادر القانون الجبائي

تتمثل أهم نقاط التشابه بين البلدين من حيث مصادر القانون الجبائي فيما يلي:

-الدستور: وهو يعتبر أعلى قانون ينظم شكل الدولة والحريات والواجبات والحقوق في المجتمع، حيث يحمل في طياته قواعد قانونية مالية تخص الجبائية.

-القوانين الضريبية وقوانين المالية: بالنسبة للجزائر القانون الذي ينظم القوانين المالية بمختلف أنواعها هو القانون رقم 17/84، أما بالنسبة للبحرين وفقا للقانون رقم 2002/39.

-الاتفاقيات الجبائية الدولية: حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تنظيم القوانين الجبائية للدول ومنع الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي، وقد تم عقد اتفاقية الازدواج الضريبي بين الجزائر والبحرين في 2011/05/11. [9] (ص8)

2-1-4- الإطار القانوني لفرض الضريبة

-في كلا البلدين لا يتم إنشاء الضرائب أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد بأدائها غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون.

-يتعين على الجهة الحكومية دراسة جميع الجوانب ذات العلاقة باقتراح فرض الضرائب أو الرسوم أو تعديلها، بحيث يراعى في إعداد الدراسة تحديد الأمور الآتية: [10] (ص 80)

-الأهداف أو المبررات والأسباب التي تستدعي فرض أو تعديل الضرائب أو الرسوم.

-الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على فرض أو تعديل الضرائب أو الرسوم.

-الأسس التي اتبعت في تحديد فئات الضرائب والرسوم.

-الإيرادات المتوقعة مقارنة بالإيرادات الحالية مع بيان الكيفية التي استخدمت للوصول إلى تقدير الإيرادات المتوقعة.

-التكاليف الإضافية لتحصيل إيرادات الرسوم أو الضرائب.

-الآلية المقترحة لتحصيل تلك الضرائب أو الرسوم وتكاليف تحصيلها.

-العلاقة بين الضرائب أو الرسوم المقترحة والضرائب أو الرسوم الأخرى لدى الجهات الحكومية.

-التعديل المطلوب على الأنظمة والقوانين المعمول بها.

-الشرائح المعفية من دفع هذه الضرائب والرسوم إن وجدت.

2-2- أوجه الاختلاف من حيث السياسة الجبائية

تختلف السياسة الجبائية للبلدين في النقاط التالية:

-تصنف البحرين في المرتبة الثانية من ناحية الحرية الاقتصادية والمناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2016. وهي تحتل المرتبة 16 عالميا منذ سنة 1995، حيث يعتبر نظامها الجبائي مشجعا بنسبة 92.9 %، وترجع أهم دوافع انتهاج هذه السياسة : صغر مساحة مملكة البحرين، وقلة عدد سكانها وعدم توفرها على الموارد الطبيعية كغيرها من الدول المجاورة. حيث تحد هذه العوامل من قدرة المملكة على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتوفير فرص استثمارية متنوعة، فقد تمكنت من تحقيق قدر من التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات وبالتحديد في قطاعات الخدمات المالية والسياحية وقطاع الصناعة التحويلية وإصلاح وصيانة السفن والبتروكيمياء والألمنيوم والحديد والصلب، وتعتبر المملكة اليوم مركزا ماليا هاما في المنطقة، ووجهة سياحية إضافة إلى أنها أحد أكبر منتجي الألمنيوم في المنطقة، [5] (ص 329) على عكس الجزائر فرغم انتهاجها سياسة التحفيز الجبائي لجذب الاستثمار الأجنبي إلا أنها لم تحقق النتائج التي وصلت إليها البحرين.

-بهدف جذب الاستثمار الأجنبي سعت البحرين إلى العمل على توفير مناخ استثماري ملائم من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات للمستثمر الأجنبي في مجالات أهمها: [4] (ص 23) -الإعفاء من ضرائب الدخل.

-إمكانية ملكية أجنبية للمشاريع بنسبة 100% .

-إمكانية الملكية التامة للعقارات والأراضي.

-عدم وجود قيود على تحويل رؤوس الأموال.

-الإعفاءات التامة على ضرائب الواردات من السلع الأولية وشبه المصنعة والواردات اللازمة للمشاريع التنموية.

-وجود تسهيلات لتأثيرات الدخول إلى المملكة.

-سرعة عملية السجل التجاري.

أما الجزائر فتخصص الإعفاءات في المناطق الخاصة والتي غالبا ما تتوفر على عقبات تحول دون جذب الاستثمار المحلي أو الأجنبي لضيق السوق وضعف البنى التحتية، مشاكل العقارات الزراعية والصناعية، بيروقراطية الإدارة وغيرها.

-الأصل أن مجموع الضرائب في دولة ما لا بد أن يغطي نفقات التسيير وجزء لا بأس به من نفقات الاستثمار، ففي البحرين تشكل الإيرادات الضريبية 2/3 من الإيرادات العامة [9] (ص 83)، أما في الجزائر فلا تغطي الإيرادات الضريبية نفقات المستخدمين.

-يعبر مستوى الضغط الجبائي عن نسبة الاقتراع الضريبي منسوبة إلى الناتج المحلي الخام، حيث بلغ 10% في البحرين . أما في الجزائر 16.5%.

3-المقارنة من حيث المسائل الفنية لفرض الضريبة في النظامين

تعد عملية الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات المسائل الفنية لفرض الضريبة في أي نظام جبائي، وسوف يتم ايضاح أوجه التشابه والاختلاف لهذه المسائل في كل من النظامين الجبائيين الجزائري والبحرين.

3-1-نقاط التشابه

تتمثل أوجه التشابه للمسائل الفنية لفرض الضريبة في النظامين فيما يلي:

3-1-1-من حيث الوعاء

تعد عملية الوعاء أول مسألة من المسائل الفنية لفرض الضريبة، وتتفق العمليتان بالبلدين البحريني والجزائري في نقاط نوجزها فيما يلي:
-يتفق النظامان في أخذ أموال و ثروات الأشخاص أساسا لفرض الضريبة مستبعدين بذلك أخذ أساس التكاليف كيان الأشخاص.

-يتم تحديد نسب الضريبة في القوانين الضريبية "نسب قانونية" ولا دخل لإدارة الضرائب في تحديدها بل تقتصر مهامها على تطبيقها.
-يعتمدان كلا النظامين على الجباية البترولية.
-يعتمدان كلا النظامين على الرسوم الجمركية.
-يعتمد كلا البلدين على الضرائب غير المباشرة في تمويل خزينة الدولة، ونجد في كلا النظامين الضرائب غير المباشرة التالية:

أ-الضريبة على نقل الملكية:

-تفرض في البحرين والجزائر ضريبة على نقل الملكية بالنسبة للأموال المنقولة والعقارية.
-تفرض هذه الضريبة على عمليات نقل الملكية بدون عوض (التركة، الوصية، الهبة، القسمة، المقايضة، التأجير)، وعمليات نقل الملكية بعوض في كل من الجزائر والبحرين.
-هي ضريبة عينية وشخصية أي أنها تفرض على الأموال المنقولة كما أنها تأخذ ضريبة إقليمية تمس الأموال الموجودة في البلد.
-تجبي الضريبة على نقل الملكية لصالح خزينة الدولة.

ب-حقوق الطابع:

يطبق في الجزائر والبحرين ضريبة على المحررات والعقود وهي ضريبة غير مباشرة تجبي لصالح الخزينة العمومية.

ج-الضرائب غير المباشرة الأخرى:

- تفرض في كل من الجزائر والبحرين ضريبة على التحسين أو الإتاوة، وهي ضريبة تفرض على العقارات نتيجة ارتفاع قيمتها من جراء قيام مشروع عام.
- تفرض في كل من الجزائر والبحرين ضريبة على التبغ.
- تفرض في كل من الجزائر والبحرين ضريبة على الخمر.
- تفرض ضرائب غير مباشرة على المنتجات البترولية كالبنزين والديزل...

2-1-2-من حيث التحصيل

- التحصيل هي العملية الثانية الموالية للوعاء إلا أن الأصل في الضريبة ليس تحديد مبالغها فقط بل تحصيلها، لأن تمويل الميزانية يتم من خلال الضرائب المحصلة، وهي العملية التي بموجبها تقوم الدولة باستثناء حقها وتنفق العمليتان في البلدان الجزائري والبحريني في نقاط نوجزها فيما يلي:
- نظرا لأهمية التحصيل في تغطية الحاجيات التمويلية للدولة فقد أولى لها اهتمام خاص في كلتا البلدين من خلال المواد واللوائح التنظيمية المنظمة لها.
 - تأتي عملية تحصيل الضريبة بعد استحقاق الضريبة وتحديدتها.
 - تقوم بعملية تحصيل الضريبة الدولة أو من ينوب عنها.
 - يجوز تحصيل الضريبة بأي أداة من أدوات الدفع أو وسائل التحصيل المقبولة بموجب القوانين والنظم الصادرة.
 - يتم دفع الضريبة مباشرة عن طريق المكلف أو من قبل شخص آخر.
 - لكل ضريبة تاريخ استحقاق من أجل الدفع دون غرامة.
 - وجود نوعين من التحصيل ودي وجبري، ولا يتم التحصيل الجبري إلا بعد استيفاء جميع مراحل التحصيل الودي.
 - يجب على مصلحة الضرائب متابعة تحصيل الضرائب في تواريخ استحقاقها، وفي حالة تخلف المكلف عن سداد المبالغ المستحقة عليه، يتوجب عليها إخطاره كتابيا بدفع المبالغ المستحقة وإنذاره بالإجراءات التي سوف تتخذ في حقه.
 - تتخذ مصلحة الضرائب الإجراءات الكفيلة بتحصيل الإيرادات المستحقة في حالة تخلف المكلف عن سدادها في التاريخ المحدد بالإخطار الكتابي.
 - إذا لم تكفي أموال المكلف تسديد الضرائب المستحقة عليه فإن مصلحة الضرائب دائما في متابعته.

3-1-3- من حيث الرقابة

كباقي المسائل الفنية لفرض الضريبة الرقابة الجبائية بين البلدين الجزائر والبحرين تتفق في نقاط مشتركة نوجزها فيما يلي:

- إذا أعطى المشرع الجبائي الجزائري والبحريني حق الطعن للمكلف حفظا لحقوقه فإنه بالمقابل منح لإدارة الضرائب حق الرقابة وذلك حفظا لموارد الدولة.

- استقلالية جهاز الرقابة عن جهاز التحصيل.

- يتعين على المصلحة المكلفة بالرقابة الاحتفاظ بالسجلات اللازمة لقيود وحصر ما يستحق لها من إيرادات، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة تحصيلها وتوريدها إلى خزانة الدولة.

- من وسائل الرقابة في عمليات التحصيل تحميل الموظفين المكلفين بالجباية مسؤولية التأخير وعدم تحصيل الضرائب وتوقيع عقوبات عليهم.

- وجود الرقابة الداخلية في كلا النظامين، حيث تقوم بها إدارة الضرائب على مصالحها لمراقبة مدى تطبيقها واحترامها للقوانين، وإثبات أن ماتم تحصيله من إيرادات هو المستحق قانونا، وأن العمليات المالية المتعلقة بتحصيل تلك المستحقات وتوريدها تتم وفقا للقوانين والنظم الصادرة.

3-1-4- من حيث المنازعات

المنازعة هي العملية التي بموجبها يقوم المكلف بالطعن في مصداقية الضريبة ووجودها ويرفضها، وتتفق العمليتان بالبلدان الجزائري والبحريني في نقاط نوجزها فيما يلي:

- النظام الجبائي الجزائري والنظام البحريني يمنحان للمكلف حق الطعن في المبلغ المفروض عليهم في الضريبة.

- نميز في النظامين نوعين من مستويات الطعن الإداري والقضائي هذا الأخير الذي يعد حكمه نهائي غير قابل للطعن.

- تمنح آجال محددة للقيام بعملية الطعن وآجال الرد عليه.

- الطعن لا يوقف التحصيل ادفع ثم نازع، هذا في نظامنا الجبائي الجزائري والنظام البحرين.

3-2- أوجه الاختلاف

تتمثل أوجه الاختلاف للمسائل الفنية لفرض الضريبة في النظامين الجزائري والبحريني فيما يلي:

3-2-1- من حيث الوعاء

إن كانت تتفق عملية الوعاء بين النظامين في النقاط السابقة الذكر فإنها تختلف عنها في نقاط أخرى نذكرها كما يلي:

-لا تفرض الضرائب المباشرة في النظام البحريني، حيث لا توجد الضرائب الآتية: [9] (ص 78)

-الضريبة على الدخل الإجمالي.

-الضريبة على أرباح الشركات.

-الرسم على النشاط المهني (TAP).

-الضريبة على الدخل الجرافي.

-الضريبة على الثروة.

وهذا على عكس النظام الجزائري الذي يفرض هذه الأنواع من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

-لا توجد ضرائب غير مباشرة على القيمة المضافة أو ضرائب مستقطعة (TVA) في النظام البحريني على الجزائر التي تفرض هذه الضريبة.

-يتميز النظام الجبائي البحريني بارتفاع أسعار الرسوم المفروضة على المستفيدين من الخدمات والمرافق العامة بهدف منع الهدر وترشيد الاستهلاك لا سيما استهلاك الكهرباء، الماء، والبنزين وإلغاء الإعانات المالية المخصصة لها.

-يخضع لحقوق التسجيل تأسيس الشركات وحلها ودمجها وهي غير خاضعة في البحرين.

-تخضع نقل الملكية في الجزائر إلى ضريبة تسمى حقوق التسجيل أما في البحرين فتسمى الدخل الذي تسري عليه الضريبة.

-يطبق في الجزائر والبحرين ضريبة على المحررات والعقود وتسمى في الجزائر حقوق الطابع أما في البحرين فتسمى ضريبة الدمغة.

3-2-2- من حيث التحصيل

تتمثل أوجه الاختلاف بالنسبة لعملية التحصيل في النظامين الجزائري والبحريني في النقاط الآتية:

-يتم تحصيل الإيرادات الضريبية من طرف إدارة الضرائب في الجزائر لصالح الخزينة العمومية أو الجماعات المحلية حسب نوع الضريبة، أما في البحرين فيتم تحصيلها لصالح الخزينة العمومية مهما كان نوعها.

-تسمى الهيئة المكلفة بتحصيل الضرائب في الجزائر مصلحة الضرائب (قباضة الضرائب) أما في البحرين فتسمى الجهة الحكومية.

-بعد إشعار المكلف بعقد الإخطار تمنح له مدة 8 أيام لدفع الضرائب في الجزائر، أما في البحرين فتتمتع له مدة 15 يوم للتسديد(أسبوعين).

-يمكن التحصيل على شكل أقساط بشرط أن يكون التحصيل وديا في الجزائر، أما في

البحرين فلا يمكن ذلك.

3-2-3- من حيث الرقابة

تتمثل أوجه الاختلاف بالنسبة لعملية الرقابة في النظامين الجزائري والبحريني في النقاط التالية:

-لا توجد في البحرين الرقابة الخارجية، أما في الجزائر فيوجد هذا النوع من الرقابة وهذا راجع لطبيعة النظام الجبائي الجزائري التصريحي الذي يعتمد على الضرائب غير المباشرة.

-تجري الرقابة الداخلية في البحرين من طرف الجهة الحكومية تابعة لوزارة المالية والاقتصاد أما في الجزائر فتجرى من طرف ثلاثة أجهزة : المفتشية المختصة، المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة.

-تتميز الرقابة الداخلية في النظام البحريني بالتشدد والصرامة حيث توجد خلية المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات، كما تعد تقرير دوري (بعد أقصى كل ثلاثة أشهر) عن الديون المستحقة على المكلفين، توضح فيه العمر الزمني للمبالغ المستحقة، وإرسال نسخة منه إلى إدارة الخزينة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

3-2-4- من حيث المنازعات

لا تتفق المنازعات بالبلدين في النقاط الآتية:

-مستويات الطعن في النظام الجبائي الجزائري تكون بحسب أنواع القوانين الضريبية:-
-الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: الطعن الإداري ثم الطعن القضائي.

-حقوق التسجيل يكون أمام لجنة المصالحة الولائية.

-حقوق الطابع والضرائب غير المباشرة: أمام العدالة وهنا يكون أمام مجلس القضاء في الغرفة الإدارية أو أمام المحكمة العليا والتي يعد قرارها نهائي غير قابل للطعن.

وهذا على عكس النظام البحريني التي تكون موحدة لكافة أنواع القوانين الضريبية(الطعن الإداري ثم الطعن القضائي)، ولا يوجد حق الطعن في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لأنها لا تفرض هذه الأنواع من الضرائب.

-إن النظام البحريني يؤكد ضرورة الالتزام بترتيب مستويات الطعن (إداري ثم قضائي)، على عكس النظام الجبائي الجزائري الذي يمنح للمكلف فرصة الطعن القضائي مباشرة ولا يحق له الرجوع إلى الطعن الإداري.

الخاتمة:

لقد تزايد الاهتمام بدراسة الأنظمة الجبائية والتأثيرات التي قد تترتب على استخدامها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد وكأداة لتمويل التنمية، فهي تتواجد في كل النظم الاقتصادية

المعاصرة بأشكال ومضامين مختلفة ومتباينة نسبيا، إذ أكدت هذه الدراسة المقارنة بين النظامين الجبائين الجزائري والبحريني أن النظام الجبائي الجزائري أكثر فاعلية من النظام الجبائي البحريني إلا أنه يبقى دون مستوى الأنظمة الجبائية الدولية نظرا لتعدد القوانين الضريبية مما يجعلها غامضة لكل من المكلف، الإدارة الضريبية والقضاة.

نتائج الدراسة:

في ضوء ما تقدم يمكننا استنتاج مايلي:

-تعتبر مملكة البحرين أكثر دول الخليج والشرق الأوسط انفتاحا من الناحية الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وإتباع سياسة جبائية تهدف إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تمكنت خلال العقد الماضي من تحقيق تقدم ملموس ومن تعزيز دورها كمركز مالي متطور في الخليج والشرق الأوسط، وذلك من خلال إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات القائمة واستحداث تشريعات جديدة تهدف إلى تسهيل الاستثمار الأجنبي وتشجيعه.

-في البحرين والجزائر مثل معظم الدول النامية تحتل الضرائب غير المباشرة والجبائية البترولية الجزء الأكبر من مجموع الإيرادات الجبائية.

-سوء توزيع العبء الضريبي بين الطبقات الاجتماعية في البحرين وهذا راجع لكونها تعتمد على الضرائب غير المباشرة ولا تفرض الضرائب المباشرة.

-إن الجزائر تسعى من خلال الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية إلى تبني سياسة جبائية تعتمد على الضرائب المباشرة بهدف تقوية الموارد المحلية بدلا من الاعتماد على الجبائية البترولية وهذا عكس ما هو عليه الحال في البحرين.

المراجع

الكتب:

1- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

2- صادق الحاج، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2004.

3- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

Les Rappors

4-World investment report 2014 .

5-The arab world competitiveness report 2014.

المراجع الالكترونية:

6-د. كمال رزيق، أبوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، جامعة سعد دحلب البلدية، على الموقع:

-<http://elbassair.net>

7-حجار مبروكة، سميرة عميش، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، على الموقع:

-lefpedia.com

8-<http://www.MAFHOUM.com/press/DALIDA>. consulté le 12/07/2016

9-<http://www.mofine.gov.bh/agreement-content-ID=100>consulté le14/07/2016. ؟asp

10-<http://www.bahrain.gov-bn.legalaffairs>.consulté le14/07/2016 .

11- <http://www.mofin.gov.bn/agreement-main.asp>. consulté le14/07/2016.

الوثائق الإدارية:

12-وثائق المديرية العامة للضرائب وزارة المالية.

13-قوانين المالية للسنوات 2015-2016.